لبنان : اية سياسة خارجية ؟

د . غسان سلامة

استاذ محاضر في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف في بيروت .

- ١ -

اننا اليوم بصدد التساؤل عن أمر غامض، متقلّب، متعدّد الوجوه، وربما منعدم الوجود، الا وهو سياسة لبنان الخارجية . للطوائف والأحزاب في هذا البلد سياسات خارجية ، تسعى من خلالها للاستقواء بالخارج ، متناسية وفق الظروف والمصالح ، انها بذلك تقوّض أسس الاستقلال وتدك مداميك الوحدة الداخلية ، جاعلة من نفسها مطيّة لكل طمّاح ، ولكل غاصب . ان السياسة الخارجية لبلد ما ، ما هي الا انعكاسٌ لطبيعة السلطة القائمة فيه . وغموض السياسة الخارجية اللبنانية انعكاس لتفكك السلطة في لبنان ، وتناقضات سياستنا الخارجية مرآة للتحولات الجذرية التي لم تنفك تنهك بنية السلطة . ان تحديد وتنفيذ سياسة خارجية لبنانية مرتبط طبعاً بقيام سلطة مستقرّة وقادرة ، ولو لفترة معقولة من الزمن ، وهذا بالتحديد ما حرم منه لبنان ، خلال العقد المنصرم . فغابت اطلالته على الخارج ، مع تكرار الانهيار الداخلي .

غير انّه ينبغي علينا الاّ نتوقف امام هذا المعطى ، على الرغم من مركزيته . فمن الضروري ايضاً استشراف معالم سياستنا الخارجية وفق معطيات داخلية مختلفة عن التي عرفناها في السنوات العشر المنصرمة ، وذلك لعدد من الأسباب ، اولها ان لبنان يعيش منذ انتفاضة ٦ شباط / فبراير ١٩٨٤ ومحادثات لوزان ودمشق وتأليف الحكومة الحالية ، مرحلة من المراجعات الصعبة في كل المجالات ، لا بل في مجال علاقاته الاقليمية والدولية اساساً . وثانيها ان البيان الوزاري الأخير ، بمقولاته الديبلوماسية ، وضع حداً واضحاً لسنة ونصف من الخيارات والممارسات الديبلوماسية المحددة . وثالثها الارتباط الوثيق بين اللعبة الداخلية والتوازنات الاقليمية والدولية ، ففي لبنان ، ليست معادلة الداخلي والخارجي بسيطة ، اذ ان التفاعل بين هذين المجالين السياسيين يكاد يكون متساوياً في الاتجاهين(*) واخيراً لا آخراً ، استمرار هم التحرير ، والوحدة ، والاستقلال في قض مضاجعنا ، واستمرار المدافع في تقزيم دنيانا ، وتقصير حياتنا .

(*) بل اقول اكثر : ان لبنان لم يعد له داخل ، اذ استوطنه الخارج وملأ مسامه وجرى في شرايينه حتى اصبح مشروع بناء داخل لبناني من اكثر المشاريع صعوبة وتعقيداً .

عن سؤال : اية سياسة خارجية للبنان ١٩٨٤ سوف اجيب اساساً بعرض جدليات ثلاث يجد لبنان نفسه أسيراً لها فتمنعه عن الحركة والسعي . مرة أخرى ، ان حسم هذه الجدليات ، ينبغي أن يكون داخلياً قدر الامكان نابعاً من الارادة الذاتية قدر المستطاع ، ان شئنا لهذا البلد استمراراً ، وللبنان بقية من وحدة واستقلال .

- ٢ -

والجدلية الأولى هي تحديداً جدلية الاستقلال والوحدة ، كلتاهما في المطلق ، مرغوب بهما . نحن ، كلبنانيين ، نريد الاستقلال سياسياً واقتصادياً ونبغي وحدة الأرض والشعب والمؤسسات على الأقل في المبدأ . ولكن هذا ما هو إلا كلام إيديولوجيّ ، استُفرغ على الارجح معناه . فالوحدة لها معنى واضح : انها العمل ، بأي ثمن كان ، على تأكيد القرار اللبناني الموّحد ، بحيث تنحسر علاقات الأطراف اللبنانية بالخارج ، وتعود السلطة الى امتلاك شبه حصري للعمل الديبلوماسي . والوحدة تعني ايضاً تحرير الجنوب من الاحتلال الاسرائيلي ووضع حد لوجود القوى المسلحة غير اللبنانية ، بمن فيها السورية ، على ارض لبنان . بينما يعني الاستقلال تملّك الخيارات الديبلوماسية كاملة ، بحيث لا تشعر السلطة اللبنانية الا بالضغط المعقول والعادي الذي تمارسه كل دولة على أخرى ، خصوصاً حينما تكون الثانية أصغر واضعف .

المسألة ليست أبداً في اختيار ايّ من هذين الهدفين على حساب الآخر . فبلوغ الواحد منهما يسهّل بالضرورة الاقتراب من الثاني . المسألة هي في وضع الاولويات الزمنية . واختيار الاستقلال كأولوية الآن ، يطرح في نظرنا عدداً من القضايا يصعب حلّها . فالتشديد على الاستقلال قد يدفع الى علاقة تناحرية مع سوريا ، في وقت نحن بحاجة واضحة للتفاهم معها . والتشديد المطلق على الاستقلال يهدد الوحدة الداخلية ، فهو عنى عملياً خلال السنتين الأخيرتين دفع المعارضة الى الاستقواء بالخارج لمحاربة استقلالية كانت تخفي ، بنظر المعارضة ، على الأقل ، استناد الحكم المنظم على الدعم الخارجي لعزل المعارضة او ربما لضربها تماماً . والاستقلالية كخيار اول زمنياً تتجاهل معطى مهماً ، وهو أن أياً من الطوائف لم تعد قادرة على لعب دور بروسيا لبنان ، فتستقل عن الخارج ، ثم توحّد الداخل وفق هواها . فالاستقلال ، عندما لا يكون مشروع الطوائف كلها ، ما هو الا صورة عن حلم بهيمنة في الداخل .

لذا اننا نرى اولوية الوحدة على الاستقلال ، بمعنى اولوية بناء القرار الداخلي الموحّد على هدف التعبير عنه خارجياً . فلا استقلال مع تشرذم ، ولا استقلال مع شعور البعض بهيمنة البعض الآخر . لقد لجأت كل الأطراف اللبنانية المتحاربة ، دون استثناء واحد ، للاستقواء بالخارج ، دون تردد ودون وضع حدود حمر لهذا المسلك . وهذا الأمر سوف يستمر طالما لم تجد هذه الأطراف الداخلية مصلحة ذاتية بالدفاع عن الاستقلال ، وعن النظام ، عن الكيان وعن الحدود . وهذه المصلحة هي بالضرورة مرتبطة بانخراط هذه الفئات ، بشكلٍ عادل إن لم يكن متساوياً ، في صلب النظام ، كشرط لكي ترى في ذاتها الاستعداد للدفاع عنه .

وبقدر ما نقدّم - زمنياً مرة أخرى - الوحدة على الاستقلال بقدر ما نقدّمها ايضاً على مطلب المساواة ، ولو اننا من دعاتها المتحمسّين . غير ان طلب المساواة المطلقة هو اليوم بخطر البحث عن الاستقلال المطلق ، فكلاهما يهددان ، في اطلاقهما ، بلوغ الوحدة ، التي بدونها لا امكانية لاستقلال ،

تقابلها مساواة في الارتهان والاحتلال . ان المطلوب اليوم حل عادل لمسألة المشاركة في السلطة من جانب ، وتبنٍ متقابل لضرورة الاستقلال ، واجماع على ان الوحدة الداخلية يجب ان تكون عنوان الأشهر المقبلة .

لهذا الخيار نتيجة واضحة لن نخفيها : ان أقصى ما تتهم به اسرائيل ازاء لبنان هو تفكيك المجتمع اللبناني بصورة لا يمكن بعدها اعادة تركيبه . واقصى ما تتهم به سوريا في لبنان هو الهيمنة على الخيار اللبناني المستقل ، وتطويعه بصورة يتناسب فيها مع طموحات دمشق الاقليمية . ان تغليب هدف الوحدة على هدف الاستقلال ، في المرحلة الراهنة على الأقل ، يحمل في تضاعيفه ، اولوية مواجهة الاحتلال الاسرائيلي على الجهود ـ ولو المشروعة ـ للتمايز عن دمشق .

- ٣ -

الجدلية الثانية التي ينبغي حسمها تتناول مسألة عروبة لبنان ، فهي الجدلية بين الانتماء والمصلحة ، بين عروبة القناعة وعروبة الأمر الواقع . في صورتها اللبنانية ، حملت عروبة القناعة أخطاراً جسيمة على الاستقلال والوحدة والسلم الأهلي . فباسمها انبرى اطراف لبنانيون يدافعون عن الوجود الفلسطيني المسلّح ، لا بوجه اسرائيل فحسب ، بل ايضاً كطرف في اللعبة الداخلية . فلبنان في هذه النظرة جزء لا يتجزأ من أمة عربية واحدة ، عليه بالتالي مقاسمة العرب افراحهم والاتراح ، انتصاراتهم والهزائم . من هنا ايضاً مبدأ تغليب المصلحة القومية العليا على أية اعتبارات قطرية هي بالضرورة ضيقة . من هنا النظر بتسامح شبه كلي لأي تدخل عربي في الشؤون اللبنانية ، والنظر لأي تدخل غير عربي ، كشر مطلق ، حتى لو لم يكن اسرائيلياً . إن لهذه النظرة اللبنانية أسس داخلية واضحة تقضي بحرمان الطرف الذي يمكن وصفه بالمسيحي، تبسيطاً ،من الدعم الخارجي، وبمحاولة حصر الدعم العربي ـ باعتباره شرعياً وفقاً للمقاييس القومية ـ بطرف داخلي واحد ، هو إن امكن التبسيط ، الطرف الاسلامي . فمن النظرة الشعورية القومية العميقة التي لا شك انها تملأ جوارح عدد لا يستهان به من اللبنانيين ـ عدد المسيحيين بينهم ليس قليلاً ـ تنحدر عروبة القناعة الى لعبة انتفاعية، الهدف منها كسر المعادلة الطائفية الداخلية ، على حساب الطرف المسيحي .

اما عروبة الأمر الواقع ، فهي ترفض مبدأ الانتماء السياسي والحضاري اساساً . فبُعد لبنان العربي يفرضه الواقع الجغرافي لا الانتماء ولا الايديولوجيا . من هنا قول دعاة هذه النظرة ان على لبنان ان يوازن بين جوار لم يختره طوعاً وعلاقات أخرى ، اقليمية ودولية ، تجعل تأثير هذا الجوار العربي نسبياً، اي واحداً من مؤثرات شتى . هذه العلاقات كانت متجهة حتى الأمس القريب صوب فرنسا ، ثم نحو الولايات المتحدة او الأطراف العربية المحافظة . وقد لعب هذا التوازن دوراً فعالاً سنة ١٩٤٣ في صياغة الميثاق الوطني اللبناني وسنة ١٩٥٨ في الصفقة الاميركية المحدودة مع عبدالناصر . واهم تطورات هذه النظرة على الإطلاق اعتمادها ، خلال فترة من الزمن ، على موازنة اسرائيلية للتأثير العربي ، وذلك من خلال احلال اسرائيل مكان الغرب ككل ، وعرب الغرب معه ، في موقع الموازن . حتى جاء العهد الحالي ، في سنته الأولى ليعود الى مزيج من الارتكاز التقليدي على الغرب ومن محاولة الاستفادة غير المباشرة من المعطى الاسرائيلي الجديد .

كيف يمكن حسم هذه الجدلية التي تناولتها محادثات سويسرا المثنّاة ـ وعلى الرغم من مركزيتها ـ بصورة عقيمة ؟

يصبح هذا الحسم ممكناً وواقعياً ان اخذنا بعين الاعتبار العناصر الآتية :

ـ **على الصعيد الداخلي أولاً** : ضرورة اخراج الميثاق الوطني من الاطار الوردي الميثولوجي الذي وضعته فيه كتبنا المدرسية ، ومن ثم الاقرار بسقوطه . العملية الاولى تتطلب مراجعة تاريخية نقدية والثانية لحظ الراهن من واقعنا . فالميثاق ، ان كان توافقاً بين اللبنانيين او بين بعضهم ، فإنه كان ايضاً استفادة محليه جانبية من عملية أكبر . فالثلاثينات كانت اساساً مرحلة مواجهة سورية ـ فرنسية اتت الحرب العالمية الثانية لتضرب الطرف الأقوى فيها ، اي فرنسا . والميثاق لم يكن ممكناً على الارجح لولا تخلّي القيادات السورية عن حلفائها اللبنانيين بهدف الحصول على الدعم الدولي ـ المشروط بقبول سوريا لقواعد سايكس ـ بيكو ـ، ولولا هزيمة فرنسا في الحرب العالمية. لقد سبق تخلّي الخارج عن الداخل ، استغناء الداخل عن الخارج ، ولو ان العمليتين متلازمتان . والأكيد في ذهني اننا نرى اليوم ، وربما للمرة الاولى منذ اندلاع حربنا المميتة ، بداية ، بل تطور تخلٍ خارجي عن الأطراف الداخلية ، تجب الاستفادة السريعة منه بهدف صياغة ميثاق وطني جديد .

فالميثاق القديم قد انتهى ، على يد الأطراف الخارجية التي كانت كثيفة التدخل ، وعلى يد الأطراف الداخلية ايضاً . واود في هذا المجال الاشارة بالتحديد الى انكسار ثنائية الميثاق بدون رجعة ، فطائفتا الميثاق تبدوان غير قادرتين على حصر تمثيل الطوائف المتعددة بنفسها ، من خلال ميثاق ثنائي . وهنا تكمن بعض أهمية البيان الوزاري الذي القي في اليوم الأخير من شهر ايار الماضي . فهو في المبادىء التي يطرحها للاصلاح الداخلي ، يأخذ علماً بأمرين متلازمين : استحالة الدفاع عن الكيان من خلال الطائفة التي كان لها الحظ الأوفر من ايجابياته ، وثانياً استحالة احلال طائفة أخرى مكان تلك الطائفة . ان البيان ، باعطائه الصلاحيات الواسعة لمجلس الوزراء ، يجنح نحو شبه سلطة جماعية مؤسسية في قمة السلطة التنفيذية ، قد تكون احد مفاتيح الحل الحقيقي لأزمة الميثاق .

ثانياً : على الصعيد العربي . هنا يقتضي لحظ خصوصية المرحلة الراهنة . لقد شهد النظام الاقليمي العربي منذ هزيمة ١٩٦٧ ، واحداث سنة ١٩٧٠ المهمة والمتعددة ، اتجاهاً واضحاً وعميقاً نحو التشرذم . من العراق للمغرب ، كان الاستقطاب يتم ، في المرحلة السابقة على اسس ايديولوجية ، تنافس فيها التيار الاستقلالي مع التيار الهاشمي ـ البريطاني اولاً ثم التيار القومي مع التيارات المؤيدة للغرب ومع التيارات اليسارية المفرطة في راديكاليتها . هذا الاستقطاب الايديولوجي كان ـ جزئياً على الأقل ـ سبباً من اسباب احداث ١٩٥٨ . ولكنه كان ايضاً وسيلة ممتازة لانهاء تلك الاحداث . اذ انه بمجرد الاتفاق مع عبدالناصر ، وكان آنئذٍ قائد التيار القومي غير المنازع ، وعقد الصفقة الناصرية ـ الامريكية ، اصبح حل الأزمة الداخلية سهلاً ولو غير اوتوماتيكي .

اما اليوم فالنظام العربي تحكمه استقطابات ، تلعب فيها الايديولوجيا دوراً ثانوياً يكاد يكون هامشياً . ولن افصّل . وقد يكون المعيار الأساسي للاستقطاب جغرافياً ـ استراتيجياً بمعنى ان النظام الاقليمي برمته قد تشرذم الى عدد من الانظمة الفرعية المحلية ـ اي الى مجموعات صغيرة من الدول ـ يحكمها تنافس طرفين محليين كما هي الحال في المغرب العربي حيث التنازع المغربي ـ الجزائري على موريتانيا وتونس والصحراء او في افريقيا الشمالية ـ الشرقية حيث التناحر المصري ـ الليبي يطال السودان والصومال وغيرهما . اما في آسيا العربية ، وخصوصاً بعد دخول العراق في حرب انهكت طموحاته العربية حتى اصبح وجوده بالذات مهدداً ، فإن الاستقطاب يتم حول قوى اقليمية قادرة كمثل السعودية في اطار مجلس التعاون الخليجي وسوريا في الشرق الادنى العربي . وهنا ، لبنانياً على الأقل ، بيت القصيد .

فالأطراف العربية منهمكة في جوارها المحلي المباشر ، يكاد الهم اللبناني لا يلامس ذهنها . وان هي اهتمت بلبنان ، فهي تكاد لا تستطيع العبور اليه الا بعد الحصول على تأشيرة من دمشق . انني لا اؤيد هذا الواقع ولا اتأفف منه ، بل اكتفي الآن بلحظه . وان اردت تبيان اسبابه ، شددت على ثلاثة منها: اولاً تشرذم النظام الاقليمي الى وحدات فرعية ، يصعب العبور فيه من واحدة الى أخرى،وثانياً كون الصراع العربي ـ الاسرائيلي قد انحسر ، في الواقع ، وفي الراهن من زمننا ، والى حد كبير ، الى مواجهة سورية ـ اسرائيلية . فالاردن لم يزل يعيش ، باقرار العاهل الاردني نفسه ، في جو هزيمة ١٩٦٧ ، معتبراً حرب ١٩٧٣ وما تبعها حادثاً عابراً لا يذكر ، رافضاً منطق السبعينات من هذا القرن ، رفضاً مطلقا ، وعازلاً بالتالي نفسه عن الصراع . ومصر اختارت مسلك المبادرة ومعاهدة الصلح ولا تستطيع تملصاً منهما في القريب المنظور . والعراق انهمك في حرب ضروس ، يعلم الله وحده بأية صورة سيخرج منها . اما منظمة التحرير الفلسطينية ، فلا أحد منا يجهل او يمكن له ان يتجاهل صيفها البيروتي سنة ١٩٨٢ او خريفها الطرابلسي سنة ١٩٨٣. اما السبب الثالث وربما الأهم ، فهو فقدان المنطقة برمتها ، والمشروع العربي بالتحديد لنزعته الاستقلالية عن النظام الدولي برمته ، وعن الطرف الأكثر تأثيراً منه في المنطقة ، اي الولايات المتحدة .

لهذه الأسباب بالذات يصبح الخلاف بين عروبة القناعة وعروبة الأمر الواقع خلافاً مفتعلاً غير ذي جدوى. فأية قناعة ممكنةبغياب مشروع عربي حقيقي كبير، في غياب الحد الادنى من التضامن العربي ، بشلل مؤسسات الجامعة شبه الكامل ، بغزو التيار الديني الكاسح لمعاقل العروبة في شكليها الناصري والبعثي ، بتدهور العلاقات العربية كلها او بالكاد ، باستئثار بعض العرب بكامل الثروة ، باستقواء الاطراف العربية جميعاً بقوى غير عربية اقليمية ودولية ؟ وكيف التعامل مع العروبة كأمر واقع فحسب او كمعطى ثانوي والصراع ضد اسرائيل يحرّك الآن شعب الجنوب اللبناني والتململ من التفوق الاسرائيلي ومن التخاذل العربي ، من النفوذ الامريكي ومن التواطؤ العربي ، يهدد الانظمة بأسرها من المحيط الى الخليج ؟ ان الخلاف اللبناني حول العروبة ، خلاف تجاوزته المنطقة منذ زمن ولكنه ما زال يغذّي اللعبة الداخلية بشعارات جوفاء .

والواقع مختلف . الواقع ان للبنان انتماء ومصلحة في الانتماء الى مشروع عربي حقيقي إن وجد . والمشروع الناصري مثلاً حمى عملياً البلدان العربية الصغيرة فأعاد الاستقرار الى لبنان ولو انه ساهم قبل ذلك في زعزعته ، ودافع عن استقلال الكويت بوجه العراق ولو باسم الوحدة العربية . ان ميثاق الجامعة العربية ضمن استقلال وطننا ، وعبد الناصر ساهم في عودة الاستقرار إليه . فتصوير المشروع العربي خطراً اكيداً على لبنان ، ليس بالأمر الصائب فعلاً . وقد يكون عكس ذلك اقرب الى الحقيقة .

ولكن عروبة الانتماء هذه ، لكي تصبح عروبة قناعة ، يجب ان ترتكز على مشروع عربي حق . بمعنى انه مشروع يستحيل الاستئثار به من قبل طرف طائفي لمحاربة طرف آخر . وهو مشروع يشغله هم الوحدة الداخلية في كل بلد عربي بقدر ـ ان لم يكن اكثر ـ مما تشغله وحدة العرب بأسرهم . وهو مشروع حضاري قومي يتعدّى السلفية المجدبة بكل الوانها : دينية كانت ام قوميّة . وهو مشروع يحمل في طيّاته فكرة المواطنية والمساواة والحداثة . فانعدام المساواة في لبنان ما هو الا انعكاسٌ ، بل هو انعكاس مخفّف طري ، لأشكال اللامساواة الصارخة من المحيط الى الخليج والتي تحرم المسيحي هنا ، والزنجي هناك، الشيعي هنا والكردي هناك والمرأة العربية في كل مكان من حقوق المواطنية الصحيحة

ان للبنان مصلحة حقيقية في هذا المشروع العربي ، ومأساة لبنان اليوم صورة ونتيجة لانعدامه . فلنكفّ عن التصادم حول هوية لبنان : اننا جميعاً من العروبة الحقة لمحرومون .

- ٤ -

الجدلية الثالثة التي سأتوقف عندها ، تتعلق بمكان لبنان في النظام العالمي الراهن . في البيان الوزاري الأخير اكدت « ضرورة التمسك بعدم الانحياز في سياستنا الخارجية دون ان يعني ذلك تخلياً عن صداقاتنا خصوصاً مع العالم الحر » . يطرح البيان هذه الجدلية الثالثة بمفردات معمّمة : عدم الانحياز من جانب وصداقتنا مع العالم الحر من جانب آخر . هناك اذن اعتراف بالجدلية ، وهذا مفيد ولكن صوغها غير مقنع . فعدم الانحياز حركة تضم معاً كوبا والمملكة العربية السعودية ، تونس والجزائر ، اليمن الشمالي وشطره الجنوبي ، الصومال واثيوبيا ، العراق وايران . عدم الانحياز إذن تعبير واسع لدرجة يكاد معها معناه ينتفي . اما تعبير « العالم الحر » فلست ادري من اين أتى صائغو البيان به . اذ نعلم جميعاً انه مفهوم يعود لأيام الحرب الباردة ، انتهى استعماله منذ سنوات طويلة ولا نكاد نجد له اثراً في الادبيات الدولية المعاصرة . ما اراد البيان قوله على الارجح هو ان سياسة لبنان الخارجية هي في نقطة وسط لا تقع بين الشرق والغرب فعلاً ، بل الى يمين ذلك ان صح التعبير ، في موقع وسط بين حركة عدم الانحياز التي يسيطر عليها عملياً أصدقاء الاتحاد السوفياتي، لا حلفاؤه، من جهة، والغرب من جهة أخرى . إن كان هذا هو القصد ، فالبيان يكون قد عبّر فعلاً عمّا يمكن تسميته بنقطة التوافق الداخلية من النظام الدولي . فالصراع الداخلي في لبنان لا يعكس البتة صراعاً بين الشرق والغرب ، ولو ان نتفاً من هذا الصراع حكمت مسار أزمتنا ، خصوصاً في السنة المنصرمة . لذا فالتوافق على الخارج ، وسطي - يميني، ان صح التعبير ، بمعنى تبنّ عملي للنظام الرأسمالي والتجارة الحرة ، والعلاقات الاقتصادية والسياسية والديبلوماسية والعسكرية الواسعة مع الغرب مع سقف واحد هو المصلحة العربية التي تعيد ادخال العنصر السوفياتي الى الحسابات اللبنانية . هذا هو كنه السياسة الخارجية الشهابية : ميل الى الغرب في النظام الدولي ولكن مع احترام الحد الذي رسمته مصر الناصرية لهذا الميل الى جانب واحد . واذا كان هذا التفسير للبيان صحيحاً ، فأهمية البيان كبيرة اذ هو يعيد لبنان السنة الاولى من العهد، من واقع الانحياز شبه الكامل للغرب بل لمركزه ونقطة الثقل فيه اي الولايات المتحدة الامريكية الى حيث كان امثال فيليب تقلا ورشيد كرامي وفؤاد شهاب قد وضعوه : اي في موقع وسطي ، لا في الغرب وبين الشرق والغرب بل بين الغرب وعدم الانحياز . وترجمة هذا الموقع عملياً كانت : الانحياز لعبدالناصر اقليمياً والانحياز للغرب دولياً : « خير هذا وشر ذاك واذا الله قد عفا » .

واقول ان السياسة الخارجية الشهابية - ان صح التعبير - لها حسنتان ليستا لغيرها : فهي نمثّل افضل من غيرها نقطة التقاطع الداخلية ، وهي السياسة الخارجية الأكثر ضماناً للاستقرار الداخلي . فالتاجر اللبناني متوجّه في اكثره غرباً . والعسكري يتدرب ويتسلّح وينظر وهو في الغرب العقيدي . من هنا مسؤولية الديبلوماسي في تصحيح هذا الجنوح الغربي المزدوج ، بتحديد سياسة خارجية أبعد وأعمق من مجرد تعبير آخر عن تغرّب العسكري والتاجر اللبنانيين .

ولكن العناصر المكوّنة لهذه السياسة الخارجية ، داخلياً واقليمياً ودولياً بعيدة عن أن تكون متوفرة بالصورة التي كانت عليها في مطلع الستينات . ونحن لسنا ممن يعتقد بتكرار التجارب التاريخية المستمر . كيف يمكن لنا ، في ظروفنا الراهنة ، ان نعيد صياغة سياسة مماثلة ان لم تكن مطابقة للتي ذكرنا ؟ ربما يتم لنا ذلك بالعناصر التالية :

اولاً : اعادة صياغة موقف من الولايات المتحدة الامريكية قوامه : (١) تأكيد موقع لبنان غير المنحاز للمعسكر الاشتراكي ؛ (٢) تأكيد اصرار لبنان على الّا تكون اراضيه مسرحاً لأي نشاط ارهابي دولي ، (٣) تأكيد تبني لبنان لاقتصاديات السوق الحرة ؛ (٤) بالمقابل : رفض لبنان اي وجود عسكري امريكي على اراضيه او أية مشاركة لابنائه في عمليات عسكرية امريكية في المنطقة ، (٥) التأكيد على ان الخيار الامريكي الذي تبناه الحكم حتى ٦ شباط / فبراير ١٩٨٤ وبالصورة التي تم فيها كان مضراً للوحدة الوطنية الداخلية ، وغير واقعي اقليمياً ، (٦) مطالبة واشنطن بموقف واضح وصريح من احتلال اسرائيل للجنوب ومحاولة اشراكها كوسيط في مفاوضات للانسحاب لا بد منها ، وانتقاد موقفها غير العادل من الشعب الفلسطيني .

ثانياً : اعادة التركيز على ان الولايات المتحدة لا تختصر الغرب برمته . وللبنان علاقات تاريخية وثيقة مع عدد من الدول الاوروبية ، ابرزها فرنسا . لقد شعر الفرنسيون أنفسهم غرباء فجأة في بلد كانوا يعتقدون انهم فيه أقرب الغرباء الى أهل الدار . وهذه من خطايا الحكم الحالي المهمة فباريس ولندن ليستا محطتين على طريق واشنطن . انهما عاصمتان مستقلتان الى حد كبير ويجب التعامل معهما على هذا الأساس . ويبدي الفرنسيون استعداداً يمكن تلمسه بسهولة للعب دور ايجابي في المنظمات الدولية ، وحتى على الصعيد العسكري ، على الرغم من تجربة القوة المتعددة الجنسيات المرة .

ثالثاً : مع موسكو ، التقصير واضح وأكيد . ليس لنا سفير هناك منذ ستة أشهر وقبلها كانت السفارة هناك متواضعة النشاط. ان ادارة الظهر المتعمدة للاتحاد السوفياتي سياسة قصيرة النظر ، تابعة بدون جدوى للطرف الدولي الآخر . فنحن مع الاتحاد السوفياتي في موقفه من الصراع العربي - الاسرائيلي ، وينبغي ان نكون معه في دعوته الواقعية لمؤتمر دولي حول الشرق الأوسط ، تشارك فيه موسكو. فعدم انحيازنا للسوفيات، لا ينبغي على الاطلاق ان يحملنا على الانخراط في السياسة الاميركية الآيلة لطرد النفوذ السوفياتي من المنطقة . نحن لنا مصلحة ، كلبنانيين أو كعرب أن تستعيد المنطقة بعضاً من استقلاليتها ازاء الولايات المتحدة ، وبعض النفوذ السوفياتي في هذا السياق ليس ضاراً .

رابعاً : اضاع لبنان سنة ونصف من الخيار الامريكي المحتقر للمنظمات الدولية . من السهل انتقاد دور الامم المتحدة وفعاليتها المحدودة . كما انه من السهل لحظ شلل الجامعة العربية بكامل مؤسساتها . ولكن الدول الصغيرة هي اولاد هذه المنظمات المدلّلة ، بقدر ما هذه المنظمات قادرة نفسها على اظهار الدلال. وكنا قدمّنا في خريف السنة المنصرمة ، مع عدد من السياسيين واساتذة الجامعات مشروع قرار في مجلس الأمن لاقى ترحيباً في عدد من الدول وفي بعض القطاعات اللبنانية قوامه توسيع رقعة انتشار قوة الامم المتحدة في الجنوب الى كامل الاراضي اللبنانية بحيث تشرف على نزع سلاح الميليشيات جميعاً وعلى عودة المهجرين منذ سنة ١٩٧٥ الى منازلهم وخصوصاً على انسحاب القوى العسكرية غير اللبنانية. وقد تبنت فرنسا جزئياً هذا المشروع لكنه سقط ضحية نبذ الحكومة اللبنانية له، وكانت ما زالت متعلقة بالرهان الاميركي الأعمى ، وضحية تمسّك جورج شولتز باتفاق ١٧ أيار ، وعدم التنسيق مع الاتحاد السوفياتي . ولكننا ما زلنا نعتقد حتى اليوم بفائدته ، ولا يزال ، حسب معلوماتنا ، عند الفرنسيين الاستعداد لاعادة طرحه في مجلس الامن . وسابقة ١٩٧٨ يجب ان تدفعنا فعلاً الى تقويم أقل استهتاراً بالمنظمات الدولية .

- ٥ -

بيان حكومة رشيد كرامي شكّل ولا شك حداً فاصلاً في تاريخ السياسة الخارجية اللبنانية اذ

تضمن ، على الأقل العناصر الآتية :

ـ الانتقال من مقولة خروج القوات الاجنبية الى مقولة « تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي » .

ـ التشديد على ان الخلافات بين اللبنانيين موجودة ، بل انها سهلّت تحوّل لبنان الى مسرح لحروب اقليمية ودولية بالوكالة.

ـ التركيز على التمسك بسياسة عدم الانحياز .

ـ التأكيد على ان الجنوب هو القضية .

ـ الترحيب بالغاء اتفاق ١٧ أيار .

ـ الدعوة لزيادة عدد قوات الطوارىء الدولية وتعزيز فعاليتها .

ـ التأكيد على ان لبنان عربي الانتماء والهوية .

ويهمني ان اشير الى تحوّل مهم في عملية صنع السياسة الخارجية ، يبدو ان البيان الوزاري جاء به اذ اكدّ على دور مجلس الوزراء في كل المجالات بما فيها ما جاء في المادة ٥٢ من الدستور الحالي الذي يشير الى دور منفرد لرئيس الجمهورية ـ ولو ضمن اطار لا مسؤوليته البرلمانية ـ في مجال عقد المعاهدات الدولية وابرامها بينما جاء في البيان انه في مجلس الوزراء تتقرر السياسة العامة للدولة بما فيهااقرار الاتفاقات والمعاهدات الدولية . ومن المعلوم ان لا ذكر لمجلس الوزراء على الاطلاق في الدستور الحالي .

هذه التعديلات هي ،وسوف تبقى، موضوع بحث . ونحن اذ نرحّب بمعظمها لا يسعنا ، من جانب آخر ، الاّ ملاحظة الفارق بين وضوح بعض العبارات وبين الممارسة الغامضة في الاسابيع الماضية . إن قطع العلاقات مع كوستاريكا مؤشر واضح ولا شك خصوصاً عندما نتذكر ان لبنان كان قد تفرد عن غيره من العرب في عدد من حالات التصويت في الامم المتحدة . ولكن ماذا عن الأمور الأهم : هل طُلب من اسرائيل ، بأية طريقة ، وكيف ، وضمن اية مهلة اقفال مكتب ضبية ؟ على اية دولة أم على اية منظمة الاتكال للقيام بدور الوسيط في محادثات غير مباشرة مع اسرائيل ؟ هل رفض مبدأ المفاوضات المباشرة بصورة نهائية مع العلم اننا لم نسمع لا في لبنان ولا في البلدان العربية اصواتاً تنتقد لبنان لقيامه بمفاوضات مباشرة مع اسرائيل بين كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ وأيار / مايو ١٩٨٣ ؛ لماذا التلكؤ في المجال العربي الواسع ؟ ما هي السياسة الجديدة تجاه الولايات المتحدة .. الخ .

لا بد لي من التشديد على أهمية خروج السياسة الخارجية من أقبية الديبلوماسية المدعوة سرية بينما كل جواسيس العالم هم على علم بها ومن دهاليز التصريحات المبهمة التي يحترفها عدد من السياسيين ،. فلا في شطارة مستشاري الامن القومي النشيطين في الظل ولا في الابهام المتعمد في البوح ضمانة نجاح فعلي . ولكن في أعمال الظل التي عودنا الحكم عليها حتى ايام قليلة ،والابهام الذي يبدو ان وزارة الخارجية قد عادت اليه ، مسّ حقيقي باللعبة الديمقراطية . إننا كمواطنين نريد ،ومن حقنا، أن نعرف بصورة اوضح، الى اين قادة هذا البلد به سائرون . وأملي الأدنى انهم أنفسهم يعرفون □